دعم التسيير بواسطة التدقيق المالي في المؤسسات المؤهلة في الجزائر

عبد الرحمان بابنات، باحث دكتوراه، جامعة الجزائر3، وعضو بمخبر "مانجمنت، وحوكمة، تطوير وأداء المنظمات"، بالمدرسة العليا للتجارة.
ناصر دادي عدون، أستاذ تعليم عالي، رئيس فرقة بحث بنفس المخبر.

ملخص: تعالج الدراسة كيف أن التدقيق المالي يدعم التسيير في عدد من المؤسسات الاقتصادية، التي طبقت عملية التأهيل لتمكينها من استمرار الآثار الإيجابية لهذه العملية. وقد تم تقديم نظرة عن عملية تأهيل المؤسسة في مجال التسيير، بعرض مفاهيم وأهداف برامج التأهيل في الجزائر، وضرورة الاستجابة والتكيف مع بيئتها، وأثر ذلك على تنافسية المؤسسات، ثم التطرق للتدقيق المالي في المؤسسة، وللقيمة المضافة التي يقدمها، وأهميتها في تسيير المؤسسة، والإشارة إلى الأثر الإيجابي لدعم استمرار نتائج عملية التأهيل في الجزائر من خلال عينة من المؤسسات.
الكلمات المفتاحية: تأهيل المؤسسات الجزائرية، التدقيق المالي، التنافسية، محافظ الحسابات.

Abstract: The study treats how financial audit can support management in many economic enterprises which applied habilitation procedures to generate positive effects. Enterprises habilitation theory was introduced in the field of management to expose the aims and concepts of habilitation programmers in Algeria and the necessity for responding and adjustment with the environment leading to competition between enterprises giving which gives an added value. Enterprises habilitation showed its important impact on a sample of enterprises taken from Algeria.
Key words: Algeria enterprises habilitation, financial audit, competition, Governor Accounts.

مقدمة

تجسدت عملية التوجه نحو اقتصاد السوق في نهاية ثمانينات القرن الماضي بالجزائر في جملة من الإجراءات والتشريعات الهادفة لتحسين أداء الاقتصاد على المستويين الجزئي والكلي. إضافة إلى مساعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذا قيام السلطات الجزائرية بجهود دعم وتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية التي تأخذ معناها الاساسي من بورتر وغيره[1]. وعملية التأهيل في هذا الإطار، كمراحل وإجراءات، تهدف إلى الرفع من أداء المؤسسة وإرساء منهجية التطور والتميز بالنسبة لمستواها الحالي. ويتجسد ذلك بإرساء

ما يمكن أن نسميه أعمدة تأهيل المؤسسة، والتي تتمثل أساسا في: تطبيق طرق التسيير الحديثة والاهتمام بالموارد البشرية من خلال التأطير والتكوين المستمر، وفهم ديناميكية آليات السوق ومكانة المؤسسة فيه، وتطبيق إستراتيجية التطور والبحث المستمر للتجديد. وكلها تسير في جهود تحسين الأداء في المؤسسات[2]. ولذلك فتحقيق المؤسسة لمستوى مقبول من الأداء واستمراره، يستدعي الاستعانة بعدة أدوات وطرق الإدارة الملائمة لتمكنها من المحافظة على أعمدة التأهيل المحققة.

ومن أهم الأدوات المرافقة لدعم تسيير المؤسسة التي ظهرت منذ القرن التاسع عشر في الدول الغربية، فالتدقيق المالي[3] كعملية تأكد من أن ما يتم تدقيقه مطابق للمعايير التي قد تكون خارجية عن المؤسسة أو داخلية[4]، وقد أصبح اليوم من المهام الأساسية في مختلف المنظمات التي تهتم بضرورة الاستغلال الأفضل للموارد الاقتصادية المختلفة. لأنه يهدف لترسيخ تطبيقات حسن التسيير، اعتمادا على دوره وعلاقته بتقسيم المسؤوليات والتوازن في حقوق الأطراف المرتبطة بالمؤسسة. وهي نفس التطبيقات التي تهدف إليها الحوكمة ولكن من خلال منطق إقتصادي يتخذ من فكر التأسيسيين الجدد إطارا له[5]. وفي هذه الدراسة نحاول الإجابة عن السؤال التالي: *كيف يؤثر التدقيق المالي في دعم آثار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟*

وقد تم ذلك في قسمين، الأول تناول عددا من الدراسات حول عملية تأهيل المؤسسة، ثم الإشارة للتدقيق المالي وكيف يمكن أن يساهم ويوفر الدعم المرتبط بشروط إنجاح آثار التأهيل، وفي الثاني سنقوم بتحليل واختبار العلاقة بين التدقيق وجوانب هذا الدعم ميدانيا، انطلاقا من عينة من مسيرين وإطارات ومالكين لمؤسسات انخرطت في أحد برامج التأهيل التي نفذت في الجزائر، وأخيرا نعرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة.

أولا: الجزء النظري للدراسة

قبل التطرق إلى عناصر التدقيق، نعرض بعض الدراسات التي تناولت جوانب في الموضوع من زوايا مختلفة.

1.1- الدراسات السابقة

1.1.1- دراسة Abdelhak LAMIRI(2003)[6]: في تقييم أولي للتأهيل في الجزائر أظهر الكاتب أنها عملية معقدة تستدعي تظافر الجهود، حتى تتمكن من تحقيق هدفها في وضع المؤسسات الجزائرية في مسار التحسين والتطوير

المستمر. وأهمية تأهيل المسيرين بتغيير أساليب التسيير القديمة بأخرى حديثة تلائم تطور المؤسسات ومحيطها، ثم الاهتمام بأولوياتها انطلاقا من تحسيس وتحفيز مواردها البشرية على التحسين المستمر، وصولا إلى تحقيق القدرة التنافسية. إضافة إلى الانتقال من ثقافة التسيير الحدسية لدى المسيرين إلى ثقافة التسيير التحليلية والاستشارة. وتناولت الدراسة الجوانب الايجابية والسلبية لانطلاق عملية تأهيل المؤسسات الجزائرية، وقدمت مقترحات لتوجيه برامج التأهيل حتى تحقق أهدافها، إضافة إلى الاهتمام وتأهيل محيط المؤسسة حتى يستجيب لعمليات تحسينها.

2.1.1- دراسة ناصر دادي عدون، وهشام سفيان صلواتشي:[7] تدور هذه الدراسة حول كيف يمكن لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن يفيد في إرساء عناصر نظام الحوكمة لتحسين أدائها؟ وقد تم ذلك من خلال عرض أهم قواعد نظام حوكمة المؤسسات، ومدى تداخله بعملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم بدراسة ميدانية على مستوى حالة واقعية لاختبار وإبراز أهم عناصر الجانب النظري والاطلاع على علاقات الوكالة داخل المؤسسة، وأساليب تسييرها بعد عملية التأهيل ونتيجة ذلك على أدائها. وقد خلصت الدارسة إلى أن عملية تأهيل المؤسسات تعتبر عاملا أساسيا وضروريا، يمكن أن تستغله لتتمكن من تطبيق الحوكمة، وهو ما يتماشى مع متطلبات تأهيلها، بدء بنوعية العلاقة الرابطة بين مختلف الأطراف ذات المصلحة فيها، ثم دعم ما يجب من أساليب وطرق التسيير لتلبية متطلبات نظام الحوكمة، بدعم كل من مجالات التنظيم، الإدارة الإستراتيجية، تسيير الموارد البشرية، التسيير المالي والمحاسبي، النظام التسويقي.

وحسب الدراسة فان حوكمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبط بتأهيلها، لأن هذه العملية تعمل على ترسيخ سياسة اتصال محكمة داخل المؤسسة؛ تطوير وتوثيق العلاقات بين أصحاب المصالح؛ إخضاع نظامها المالي والمحاسبي لمحافظي الحسابات...، كل هذه العوامل تجعل المؤسسة تستفيد من توسيع نظرة أصحاب المصالح، تحسين العلاقة بينهم، تفويض في القرارات، فعالية الموارد البشرية، تفعيل نظام المراقبة الداخلية والخارجية، تحسين النظام المالي والمحاسبي للمؤسسة، تحويل المعلومات داخل المؤسسة، وهي أسباب تؤدي حسب الحالة المدروسة إلى تحسين الأداء العام، ونتائجها المالية التي تنتج عن كفاءة استعمال مواردها.

3.1.1- دراسة Amel YOUCEFI(2009)[8]: عالجت إشكالية تمكين عمليات تأهيل المؤسسات الجزائرية من مواجهة المنافسة الأجنبية، وأثرها على أداء هذه المؤسسات. وقد خلصت إلى أن عمليات التأهيل تقدم للمؤسسات الوسائل التي تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية. ومن خلال تحليل نتائج الحالتين موضوع الدراسة لاحظت أن هناك تحسنا في الأداء بعد التأهيل وبالخصوص بالجانب التجاري. وأثبتت الدراسة أن تحسن أداء المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل مقارنة بأدائها فترة قبل الانخراط. كذلك مكنت عمليات تأهيل المؤسسات من تحقيق المعايير الدولية في جانب الإنتاج، والذي بدوره سيحقق تنافسيتها الدائمة. كما أن عمليات التأهيل مكنت المؤسسات من تحقيق أهداف البرنامج من خلال استجابتها وتحقيق المعايير الدولية في جوانب: التنظيم، التسيير والتأطير،.... إضافة إلى ذلك أشارت إلى أن تحقيق المؤسسة للأداء العالي لا يكفي فقط بالمرور أو القيام بتكوين تقني، وإنما ينبغي تكوين المسيرين باستمرار، وهي وسيلة مثالية لتطوير الكفاءات في المؤسسة، واستثمار مولد للقيمة المضافة، والمؤسسة التي تريد أن تبقى تمتاز بتنافسية عالية، تقوم بالاعتماد على كفاءات بشرية صلبة، وهو ما يتحقق بالتكوين المستمر والمبرمج في خططها.

4.1.1- دراسة Eustache EBONDO Wa MANDZILA [9] تناولت الدراسة أهمية التدقيق المالي كوسيلة ضرورية لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في الدول المغاربية الثلاثة تونس والجزائر والمغرب، وأثر ذلك على تنافسيتها وجلب رؤوس الأموال إلى هذه البلدان. وقد قارنت بين هذه البلدان وفرنسا من ناحية نظام الحوكمة ودورها في دفع التدقيق المالي لنفس الهدف. ومما توصلت إليه أن المؤسسات التونسية تعتبر سباقة في خطوتها نحو تبني نظام التدقيق والحوكمة الأوربي الذي ساهم إلى حد معتبر في تحسين أدائها واستقطاب الأموال، بينما من خصائص اقتصاد البلدان الآخران وتجربة كل منهما، جعلهما يتأخران في الموضوع. وأن سياسة خفض الجباية التي ينتهجها المغرب ليس ما يبحث عنه المستثمرون بقدر ما يرغبون في تحسين وسائل التسيير الجيد والحوكمة إلى حد استعدادهم لدفع تكاليف مقابل ذلك، وهو ما يظهر أهمية ودورها لدى المستثمرين.

وبالمقارنة إلى ما سبق، نحاول في هذه الدراسة تحليل دور التدقيق المالي كأداة لمتابعة مستوى العمل الإداري للمسيرين ودعم عملهم بهدف استمرار مستوى تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، من وجهة نظر عينة من المؤسسات الاقتصادية التي مرت بمسار للتأهيل، وتضمنت الدراسة تحليل هذا

الدور من الناحية النظرية كمرحلة أولى ثم تطبيقيا من خلال دراسة إحصائية لعلاقة التدقيق المالي في توفير شروط متابعة إستمرارية تأهيل المؤسسات الاقتصادية.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التدقيق المالي في ما يلي من العمل نعني به التدقيق الخارجي القانوني، أو عمل محافظي الحسابات في الجزائر[10] خصوصا، لاعتباره إجباريا في أنواع من المؤسسات الاقتصادية[11]، ومستمرا في مختلف فترات الدورات المالية، فهو الذي يظهر مختلف الجوانب التي نرغب في الاستفادة منها في موضوعنا، وهي ذات علاقة بتسيير المؤسسة وتطورها، النتائج وخلق الثروة وتوزيعها بين الأطراف ذات العلاقة.

1. 2. تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

ظهرت فكرة التأهيل في الجزائر بعد إصدار قوانين استقلالية المؤسسات سنة 1988، وقبل برنامج التعديل الهيكلي، وبعد مشاورات ونقاشات خلال سنة 1990، تم تقديم طلب رسمي إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) * سنة1991، ولم تتبنى الجزائر الفكرة إلا في 1998/04/06 خلال مجلس الحكومة، وبدأت سياسة التأهيل لتصبح حقيقة في 2002.[12] وفي دول أخرى فقد ظهر تأهيل المؤسسات من خلال الإجراءات التي باشرتها البرتغال سنة 1988 للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي. ليصبح التأهيل مرتبطا بدول العالم الثالث، خاصة التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، ثم توجهت نحو اقتصاد السوق، والتي بحاجة إلى تأهيل وتطوير مؤسساتها للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.[13] قامت الجزائر في إطار الانفتاح والتوجه نحو اقتصاد السوق وإنعاش اقتصادها، بوضع سياسة لتأهيل المؤسسات الصناعية، لأهميتها في مرحلة انتقالية لاقتصادها، لترقية وتطوير قطاع صناعي تنافسي يتميز بقدرات وكفاءات بشرية ومؤسساتية. لكن إجراءات المرافقة يجب أن تكون محدودة في المدة أي لا تهدف إلى البحث عن ضمان هامش ربح للمؤسسات، أو حصة سوقية...، لان الإعانات عموما تؤخر عمليات التكييف عوض تشجيعها.[14]

رغم حداثة مفهوم التأهيل في الأدبيات الاقتصادية، إلا أن هناك اتفاق على علاقة التأهيل بتنافسية المؤسسات.[15] ويستعمل مصطلح التأهيل للتعبير عن: صنع أفضل منتج وإنتاجه بطريقة أكثر فعالية، التغيير من أجل أنشطة أكثر ربحية. واستعمل المصطلح أيضا في البحوث المتعلقة بالتنافسية لدى كل من

Kaplinsky, Readman, Porter وربطها بالتجديد. ويحدد كذلك كل من Piertrobelli et Rabellotti التأهيل على أنه قدرة المؤسسة على التجديد للرفع من قيمتها المضافة.

وحسب آخرين فالمؤسسات تلجأ إلى التأهيل لعدة أسباب نذكر منها: الدخول إلى أسواق جديدة و/أو الاندماج في سلسلة إنتاج جديدة.[16] ولدى اقتصاديي ONUDI فالتأهيل " *تصور ديناميكي لانجاز التحولات الكبيرة في محيط العولمة، أي هي مراحل مستمرة تهدف إلى تحضير وتكييف المؤسسة ومحيطها لمتطلبات التبادل الحر*".[17] أما الأستاذ لعميري فيعرف التأهيل بأنه : "*مجموعة إجراءات تهدف إلى الرفع من أداء المؤسسة إلى مستوى منافسيها الأكثر فعالية*".[18] أما للمفوضية الأوروبية أنه: *سيرورات (processus) مستمرة للتصور والتفكير والتعلم والاستعلام، بهدف الحصول على توجهات جديدة، وسلوك المقاول وطرق إدارة ديناميكية ومبتكرة*.[19]

من خلال هذه التعاريف نجد أن حتى تتمكن المؤسسة من البقاء وتحقيق النمو في محيط تنافسي، عليها القيام بما يعرف بالتأهيل، أي بحث إدارتها باستمرار على تحقيق التنافسية كمفهوم ديناميكي. ولا يعني التأهيل الالتحاق بمستوى المنافسين فقط، وإنما إرساء منهجية التطور والتميز بالنسبة لمستوى المؤسسة الحالي. فعليها إدراك نقاط قوتها لتستغلها أفضل، ونقاط ضعفها لتخفف منها وتقضي عليها، وتحديد الفرص المحيطة بها لوضع إستراتيجية لاقتناصها، ومواجهة التهديدات التي تبرز في مجال نشاطها. وفي ظل المحيط التنافسي والمتميز بالتعقيد والتغيير المستمر، لا يمكن للمؤسسة ضمان حصة سوقية ثابتة، أو ضمان طلب دائم ومستمر على منتجاتها، لهذا من الضروري بذل مجهودات للتكيف مع هذا الواقع، وأكثر من هذا هو انتقال المؤسسة من منطق التكيف إلى منطق الاستباق[20]. فعملية تأهيل المؤسسة ليست نهاية في حد ذاتها، وإنما هي نقطة انطلاق لوضعها على طريق التطوير المستمر بغية الوصول إلى اكتساب قدرة المنافسة في ظل البيئة التنافسية.

ومختلف التعاريف السابقة للتأهيل تشير إلى ضرورة وأهمية الجانب الإداري للمؤسسة، وأساسا المقاول أو القائد الذي يعتبر دوره أساسيا في عمليات التغيير[21] وتنافسية المؤسسة، وقد اهتم به عدة كتاب مثل شامبيتر وكوتير وغيرهما.[22] وعليه وصول المؤسسة إلى تحقيق جودة في إدارتها يمكنها من تحقيق أهدافها الإستراتيجية في ظل البيئة التنافسية. والتأهيل يمس جوانب

داخلية في المؤسسة، وأخرى خارجية أو ما يعرف بمناخ الأعمال. وتجسيد التأهيل في الجزائر كان من خلال تنفيذ برامج وطنية وأخرى أجنبية.[23]

1. 3. لمحة عن التدقيق المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر التدقيق المالي من الأدوات والتقنيات المستعملة في مراقبة المعاملات الاقتصادية للمؤسسات، وقد اعتمد منذ أن دعت الضرورة إلى ذلك أيام حمو رابي صاحب أول قانون وضعي في هذا الموضوع خلال الألفية الثانية قبل ميلاد المسيح. وتطور وانتشر حسب مراحل إلى أن وصل إلى شكله الحالي وفقا لتطور الظروف والحاجة الاقتصادية إليه،[24] والارتباط مع المحاسبة المالية بشكل أوضح. وللتدقيق المالي تعاريف، حسب الهدف منها ووفق الزمان والمكان ودرجة التطور التي شهدها، ونورد منها ما يلي:

حسب الجمعية الأمريكية للمحاسبة: " *التدقيق هي العملية التي تجمع وتقيم بطريقة موضوعية ومنتظمة الأدلة المتعلقة بالأحداث والعمليات الاقتصادية، بطريقة تضمن توافق هذه الأدلة، والمعايير المقبولة، وإيصال نتائج هذا التحقق إلى المستعملين المهتمين*".[25] وأيضا " *التدقيق المالي هو عملية فحص انتقادي للتحقق من أن نشاط المؤسسة قد تم ترجمته بصورة صادقة وشرعية في الحسابات والقوائم المالية للمؤسسة وطبقا لمرجع محاسبي* محدد*".[26]

ومن هذين التعريفين فأهم خصائص عملية التدقيق المالي:[27] عملية يقوم بها شخص مادي أو معنوي متخصص مؤهل، مستقل وشرعي، أي تحت شروط محددة حسب نصوص قانونية وتنظيمية، مثل ضرورة التسجيل في هيئة محافظي الحسابات، والتزامه بعدد من الواجبات تفرضها هذه النصوص والتنظيمات*؛ عملية منتظمة وفقا لمنهجية عقلانية، وهي ذات جانب تقني فيما يتعلق بالطرق التطبيقية أين يتدخل المدقق من خلال قدراته الذاتية؛ ضرورة الحصول على القرائن، وتقييمها بطريقة موضوعية، وهناك العديد من هذه القرائن، والطرق أو الوسائل المستخدمة لتقييمها، مثل الجرد المادي والتحقق لدى المتعاملين وغيرها؛

التحقق من مدى مسايرة المعلومات محل الدراسة للمعايير، لأن التدقيق يشتمل على إبداء الرأي أو إصدار حكم موضوعي مقارنة إلى الإطار المحدد والمستخدم كأساس للتقييم وإصدار الحكم الشخصي، وفي هذا الجانب تلعب قدرات المدقق دورا في تحديد المستوى الكافي لإصدار الحكم ويتحمل المسؤولية في ذلك؛ إيصال نتائج الفحص والدراسة إلى الأطراف المعنية، ويكون ذلك في شكل تقرير يتضمن الرأي التقني المحايد للمدقق الذي يظهر

المصادقة على المعلومات والقوائم المالية، أو رفضها، أو وجود هفوات فتكون المصادقة بتحفظ. وتتعدد هذه الأطراف من الشركاء الحاليين والمحتملين، ومختلف المتعاملين ذوي العلاقة بالمؤسسة من بنوك وأجهزة ضرائب وموردين وزبائن؛ وهي عملية تهدف إلى توضيح مدى اعتمادية (fiabilité) وجودة (qualité) المعلومات المالية الخاصة بدورة مالية ماضية في المؤسسة[28]، من خلال الشرعية والمصداقية وتوفير مستوى مقبول من الفعالية لهذه المعلومات.[29]

وبالرغم من أن رأي المدقق المالي يعزز مصداقية المعلومات المالية، إلا أن مستخدم هذه المعلومات لا يستطيع الافتراض بأن هذا الرأي هو تأكيد لاستمرارية المؤسسة مستقبلا، وأن هذا الرأي لا يبين أن إدارة المؤسسة قد قامت بتسيير أمور المؤسسة بشكل كفؤ وفعال.[30] إلا أن بعض البلدان قد تضع تشريعات تشير فيها إلى إرفاق تقرير الرأي المهني للمدقق على القوائم المالية بتقارير أخرى، مثلا تقرير حول الرقابة الداخلية، تقرير استمرارية الاستغلال.[31]

1. 4. التدقيق المالي وأهميته في تسيير المؤسسة الاقتصادية

بعكس علاقته بنظام الحوكمة في المؤسسة وفعاليته، حاول مختلف المهتمين بموضوع التدقيق المالي تفادي دراسة علاقته بالتسيير، رغم وجود تقاطعات بين كل من التسيير والحوكمة، واتجهوا إلى الاهتمام بتأثير التدقيق في المعلومة المالية ودرجة اعتماديتها في اتخاذ القرار المالي والتسييري، لاعتبار أن المدقق المالي لا يتدخل في التسيير لأنه ليس مستشارا لإدارة المؤسسة، ويعمل أساسا في اتجاه مصلحة المالكين أو المساهمين. وهذا عكس المدقق الداخلي الذي يعتبر رغم استقلاليته، من الموظفين المتصلين بالإدارة ويعملون لدعمها أحيانا وخاصة في مجالات التدقيق الداخلي الأخرى. إذ يأخذ معنى التدقيق المتكامل (Audit intégré) في كتابات حديثة بداية تسعينات القرن الماضي، وهو "فحص يسمح بتحديد بشكل إيجابي وبناء، إلى أي مستوى استعملت الموارد المالية والبشرية والمادية باتجاه اقتصادي وكفاءة وفعالية، وأن علاقات المسؤولية قد تم احترامها. وهو تدقيق يحاول ضم أبعاد المؤسسة باعتبارها نظاما معقدا".[32] وهو ما يدعى أيضا بتدقيق الأداء، وله ارتباط مباشر بمتابعة التسيير والأداء بتدقيق مختلف أنظمة التسيير بالمؤسسة ويضم تدقيق الأهداف والمسارات والأخطار[33].

فعملية التدقيق المالي تتم على المعلومات المحاسبية والمالية بهدف تحديد جودتها، ورفع قيمتها وفعاليتها ونسبة الاعتماد عليها، والتي ستصبح مدخلة أساسية ومركزية في العملية الإدارية ككل. فهي المستعملة في التسيير انطلاقا من تحديد الضرائب والنتائج، وهي عناصر التأكيد للثروة التي تخلقها المؤسسة وتساهم بها في الاقتصاد الوطني، وكيفية توزيعها واستمرار نشاط المؤسسة وتوسيعها...إلخ، من جهة. ومن جهة أخرى فإن المسير الأول قد يؤثر في مصداقيتها وقد يستفيد من تغاضي المدقق على ذلك كما تم في فضائح تسعينات القرن الماضي. وأسفر عنها إعادة نظر وتدعيم لوظيفة ودور المدقق من خلال عدة قرارات وقوانين في الدول الغربية، وأصبح بموجبها المدير هو المسؤول عن إنتاج هذه المعلومات وتدعيم نظام المراقبة الداخلية.[34]

كما أنها هي المعلومات المستعملة في تقييم أداء المسيرين بما فيهم المدير العام،[35] من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين التي تلي الدورة المالية، وفيها تتخذ القرارات المتعلقة بنتائج الدورة وما يترتب عنها من إجراءات المعاقبة والتوقيف أو المكافأة والتمديد. وهي التي تحدد قرارات السوق المالية كآلية خارجية للحوكمة،[36] بناء على التحليلات الإستراتيجية المرتبطة بإمكانات المؤسسة الداخلية، وتحضير أهدافها وخططها الإستراتيجية وتموقعها في السوق، وكذا تعديل أو استمرار انجاز البرامج قيد الانجاز.

5.1. التدقيق المالي ودعم تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

تكون استمرارية المؤسسة وتحقيقها للنمو في ظل محيط تنافسي، بالتأهيل كما أشرنا سابقا الذي يتجسد ببحثها المستمر عن تحقيق التنافسية كمفهوم ديناميكي، من خلال إرساء منهجية التطور والتميز لمستواها الحالي، ومعرفة نقاط قوتها لتستغلها أفضل، وإدراك نقاط ضعفها في مختلف أنظمتها والتي لها أثر على المعلومات المالية التي تنتجها، وهنا يفيد المدقق المالي بتقاريره إدارة المؤسسة لتخفف من نقاط الضعف والقضاء عليها. كذلك تحديد الفرص المحيطة بالمؤسسة لاقتناصها، ومواجهة التهديدات والمخاطر لتفاديها والتي تبرز في مجال نشاطها. ونشير هنا إلى أن التطوير المستمر للمؤسسة في البيئة التنافسية يرتكز أساسا على طريقة وأسلوب التسيير، خاصة تفويض القرارات بين الأطراف المسيرة في المؤسسة وتحسين كفاءاتها، وكذلك يعتمد على تطوير الجانب الإداري لها، من خلال غرس سلوك إداري يتميز بالمرونة، الاتصال والتفاعل بين الموارد البشرية للمؤسسة، وهذا لما له من أهمية في قيادة عمليات التغيير، وردود أفعال المسيرين لتقلبات المحيط التنافسي.

وهكذا، فأهمية التدقيق المالي ودوره يزدادان في النشاطات الاقتصادية، بشرط تطبيق قواعده كما يجب في اتجاه تحقيق أهدافه، كما أن تطور تقنيات المعلومات والاتصال تجعل المؤسسات تتجه إليها ضمن نظام مراقبة التسيير،[37] في إطار الاتجاه إلى اقتصاد السوق باعتبارها من الأدوات والتقنيات الأساسية الملازمة له، ولا يمكن الاندماج في هذا الاقتصاد إلا بتبني أهم وسائله وتوفير الشروط الضرورية لحسن تطبيق جوهرها حتى تتم الاستفادة منها. ويزداد تعقيد وأهمية التدقيق المالي في الجزائر في ظروف اقتصاد السوق والعولمة وتعميم المعايير الدولية، وهي من الأسباب الموجبة للاهتمام بالتدقيق وبدوره الحديث، ابتداء من الاهتمام بمحتواه وأهدافه.

ولقد أصدرت الجزائر القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الذي نلمس فيه إعادة دور وأهمية التدقيق المالي، والذي في محتواه إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة كهيئة مشرفة على مهنة التدقيق والمحاسبة في الجزائر، ومؤطرة لها من خلال لجانها المختلفة[38]، التي تتحمل مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية.[39] وفي ظل هذا القانون وخلافا للقانون 91-08 السابق، فهو يضيف لممارسة مهنة التدقيق المالي، شرط شهادة من معهد التعليم المختص، بعد مسابقة لمترشحين ذوي شهادة جامعية في التخصص[40]. فالقانون رد الاعتبار للتدقيق وأعطاه دورا في مرافقة العمليات الجارية للنهوض بالاقتصاد الوطني والفلسفة التي يقوم عليها اقتصاد السوق من خلال تحقيق الرشادة وغيرها.

ويسمح هذا القانون[41]أيضا للخبير المحاسب بالقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للمؤسسات الاقتصادية والهيئات، ويؤهله لتقديم الاستشارات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما تحتاجه باستمرار المؤسسات الاقتصادية التي مرت بمسار التأهيل، والتي تبحث عن البقاء والتنافسية من خلال ضمان تكييف مستمر لأنظمتها لمواجهة مخاطر وتحديات المحيط، وظروف اقتصاد السوق التي تفرض عليها ذلك. وبإمكان الخبير المحاسب وبصفة تعاقدية أن يقدم الخدمات المطلوبة منه للمؤسسة. أما المؤسسات الاقتصادية التي يفرض عليها القانون التجاري،[42] إخضاع قوائمها المالية للمصادقة من طرف محافظي الحسابات، فإن القانون 10-01 في المادة 23 منه يحدد مهام محافظ الحسابات كالآتي:

الشهادة على أن الحسابات السنوية شرعية وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة، وكذا وضعيتها المالية؛ فحص الحسابات السنوية

ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛ يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير، والذي يساهم في تحسينه من خلال التحديد لإدارة المؤسسة للثغرات ونقاط الضعف المكتشفة فيها خلال التقييم وتنفيذ عملية التدقيق، والتي عبارة عن مصدر لمخاطر قد تؤثر على استمرار المؤسسة في حالة حدوثها؛

يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للمؤسسة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛ يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة.

يختم محافظ الحسابات هذه المهام بتقارير[43]، والتي يساهم من خلالها وبنظرته المهنية الإنتقادية في تحسين جوانب التسيير، واستمرار المؤسسة لاستغلالها عند التبني والاعتماد الاختياري للاقتراحات والتوصيات المقدمة فيها، مع التأكيد على عدم التدخل في التسيير. وهذا في مفهوم مسار تأهيل المؤسسة عبارة عن تشخيص سنوي مستمر لوضعيتها الحالية، وتوقع لمستقبل استغلالها في ظل نفس الظروف.

ولو ألقينا نظرة في محتوى إحدى تقارير محافظ الحسابات والمتعلق باستمرارية استغلال المؤسسة، فسنجد أن محافظ الحسابات يقوم في إطار مهمته، بتحليل مؤشرات تؤدي إلى التساؤل حول إمكانية استمرارية الاستغلال، لاسيما: مؤشرات ذات طبيعة مالية (مؤشرات ونسب مالية تشخص الوضعية المالية)؛ ومؤشرات ذات طبيعة عملية (مؤشرات الاستغلال تمس الحصة السوقية، الموارد البشرية...)؛ كذلك مؤشرات أخرى (ذات طبيعة قانونية ولها آثار مالية على المؤسسة...)، كما يطلع لدى إدارة المؤسسة على كل ما يمكن أن يؤثر على استمرارية استغلالها، إضافة إلى ذلك فإنه عند تحديد الوقائع والأحداث التي قد تؤثر على استمرارية الاستغلال، فإنه يقوم بدراسة خطط إدارة المؤسسة لمواجهة المشاكل الناتجة، بهدف متابعة الاستغلال، كما يجمع أيضا العناصر الكافية والملائمة، لتأكيد أو نفي شك بشأن استمرارية استغلال المؤسسة مستقبلا.[44]

ويفهم من هذا انخراط محافظ الحسابات ضمن عملية إدماج فلسفة اقتصاد السوق وآلياته في المؤسسة الاقتصادية خاصة التي مرت بمسار التأهيل، لأن

القوائم المالية ما هي إلا ترجمة بلغة محاسبية لمختلف المعاملات الاقتصادية،[45] وهذه الأخيرة تكون على أساس القرارات المختلفة لمسيري المؤسسة، ونتيجة لذلك تتحدد نتائجها ووضعيتها المالية، التي تؤثر بدورها في ذمم مختلف الأطراف المعنية بحياة المؤسسة من مساهمين وغيرهم.

ثانيا: الجزء التطبيقي

1.2- مجتمع الدراسة والعينة المختارة

لأهداف الدراسة، يتكون المجتمع الإحصائي من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي انخرطت في أحد البرامج (وطني، أجنبي) لتأهيلها، والتي تنتمي لمختلف القطاعات الاقتصادية المعنية بهذه البرامج، وذات أشكال قانونية متنوعة، وتتواجد في مختلف المناطق الجغرافية للوطن، وكذلك ذات ملكية عامة أو خاصة. لقد حرصنا أن تكون العينة المختارة ممثلة جيدا للمجتمع الإحصائي، حيث قمنا بإرسال 120 استمارة استبيان إلى هذه المؤسسات، وهذا إما بالتنقل الشخصي إليها، أو إرسالها عبر البريد الالكتروني لها، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الزملاء الأساتذة، ومحافظي الحسابات، أو مستخدمي الإدارات المتعاملة مع هذه المؤسسات...، وكانت هذه الاستمارات موجهة أساسا: لمسيري المؤسسات؛ مالكيها وإطارات مسيرة. وقد جرت عملية توزيع الاستمارات خلال الثلاثي الأول من سنة 2014، ولم تكتمل عملية استرجاعها إلا في نهاية الثلاثي الثاني من نفس السنة، ولم تسفر على استرجاع 87 استمارة، وبعد فرزها بقيت لدينا 73 استمارة صالحة للدراسة ولعملية التحليل، أي بنسبة 60,83% من إجمالي الاستمارات الموزعة. بعد ذلك تم تفريغ هذه الاستمارات في برنامج التحليل الإحصائي: "الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية" SPSS.20 من أجل حساب مختلف المؤشرات الإحصائية التي تفيد الدراسة.

2.2- محتوى الاستبيان: تتكون استمارة الاستبيان المستعملة في الدراسة من جزأين، ويحتوي كل منهما على ما يلي:

- في الجزء عن معلومات حول المؤسسة:

- بيانات أولية: المركز الوظيفي للمجيب، الشكل القانوني للمؤسسة، ملكية المؤسسة، سنوات نشاط المؤسسة، القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، المنطقة الجغرافية المتواجدة فيها المؤسسة، برنامج التأهيل الذي انضمت إليه المؤسسة؛

- بيانات حول تأهيل المؤسسة وتنافسيتها: وتضم ثلاث محاور تقيس عمليات تأهيل المؤسسة وأثرها على تنافسيتها وفق مقياس ليكارت الخماسي.[46]

- في الجزء المعلومات حول التدقيق ودعم تأهيل المؤسسة الاقتصادية، يضم فقرات تقيس مساهمة التدقيق في توفير شروط دعم تأهيل المؤسسة الاقتصادية في محورين: أحدهما يتعلق بالمهمة العادية للمدقق المالي في المؤسسة؛ والثاني يتعلق بمتابعة المدقق المالي لآثار تأهيل المؤسسة؛

وقد تم تقسيم مستوى الإجابة على هذه الفقرات وفق مقياس ليكرت إلى خمسة مستويات، واعتمدنا مقياس التصحيح الآتي لهذه المستويات: (موافق بشدة = 5 درجات، موافق = 4 درجات، محايد = 3 درجات، غير موافق = 2 درجة، غير موافق بشدة = 1 درجة).

3.2- اختبار ثبات وصدق الاستبيان

لاختبار ثبات ومصداقية الاستبيان، والتأكد من صدق المستجوبين على فقرات الاستبيان وكل محور على حدة، تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach)، حيث إذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس فتزايد ثبات البيانات بزيادة قيمة المعامل ويعني زيادة مصداقية البيانات، وأن المقياس مستقر وغير متناقض مع نفسه.

الجدول(1): معامل كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان

المحور	البيان	عدد العبارات	معامل الثبات	الصدق= الجذر التربيعي للثبات
01	مهمة المدقق المالي العادية في المؤسسة	4	0,692	0,832
02	متابعة المدقق المالي لاستمرارية تأهيل المؤسسة	4	0,868	0,932

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات SPSS.20

نلاحظ من الجدول(1) أن معامل ألفا كرونباخ لاختبار الثبات على إجابات عينة الدراسة للمحورين مرتفع وموجب، ويعني هذا ثبات ومصداقية بيانات الاستبيان، وأن المقياس مستقر وغير متناقض.

4.2- عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل كانت كالآتي:

2. 4. 1. خصائص عينة الدراسة: تتمثل خصائص العينة في المتغيرات الآتية:

- المركز الوظيفي: يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب مركزهم الوظيفي في المؤسسة، إلى 42,5 % منهم مالكي مؤسسات، و32,9 % منهم مسيرين، أما 24,7 % إطارات مسيّرة.
- الشكل القانوني: تتوزع مؤسسات العينة حسب شكلها القانوني إلى 41,1% منها مؤسسات ذات مسؤولية محدودة (SARL)[47]، و13,7% مؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة (EURL)، أما شركات التضامن (SNC) فبنسبة 23,3%، وشركات المساهمة (SPA) تمثل 21,9% من عينة الدراسة.
- طبيعة ملكية المؤسسات: تعود ملكية مؤسسات عينة الدراسة إلى 83,6% منها مؤسسات خاصة، و16,4% مؤسسات عمومية.
- قطاع نشاط المؤسسات: شملت العينة مؤسسات من قطاعات مختلفة كانت بنسبة 11% تنتمي لقطاع الميكانيك والحديد؛ 41,1% لقطاع الصناعات الغذائية؛ 4,1% لقطاع الخدمات؛ 27,4% لقطاع النسيج والألبسة؛ 2,7% لقطاع الكهرباء والإلكترونيك؛ 6,8% لقطاع التبريد والتغليف؛ 4,1% لقطاع الأحذية والجلود؛ أما قطاع الصناعة الكيميائية فبنسبة 2,7%.
- المنطقة الجغرافية المتواجدة فيها المؤسسات: تنتمي مؤسسات عينة الدراسة إلى مختلف المناطق الجغرافية بالجزائر، بنسبة 23,3% لمنطقتي الوسط والشرق، ونسبة19,2% لمنطقة الغرب، أما منطقة الجنوب فبنسبة 34,2%.
- برنامج التأهيل الذي انضمت إليه المؤسسات: مؤسسات عينة الدراسة التي انضمت في تأهيلها إلى برنامج وطني والذي أشرفت عليه الحكومة الجزائرية، كانت نسبتها 34,2%، أما باقي المؤسسات فكان برنامج التأهيل الذي انضمت إليه أجنبي، والذي يعود إما للاتحاد الأوروبي أو إلى هيئات دولية أخرى، وكانت النسبة تقدر بـ 65,8%.

2. 4. 2. عرض وتفسير النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين: ويتم باستعمال مقياس ليكارت الخماسي.[48] نتائج المحورين:

1- نتائج المحور المتعلق بالمهمة العادية للمدقق المالي في المؤسسة: وتشير النتائج إلى أن المتوسط العام بلغ 3,8356، وانحراف معياري 0,55936، وبدرجة موافق حسب مقياس ليكارت الخماسي. وهذا يدل على وجود تقارب في إجابات المستجوبين فيما يخص مهمة المدقق المالي في المؤسسة. ومن أهم النتائج المستخلصة من هذا المحور ما يلي:

- تزيد القيمة الاستعمالية للمعلومات المالية للمؤسسة الجزائرية بمصادقة المدقق المالي على القوائم المالية، وهو ما يعني أن مختلف مستعملي هذه المعلومات يجدون قيمة إضافية فيها مقارنة إلى حالها الأولية، فلمحافظ الحسابات بهذه المؤسسات دور وأثر في توجيه آراء وأحكام هؤلاء المستعملين؛

- شرعية وسلامة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية محل اهتمام وثقة المتعاملين معها، أي أن هؤلاء لهم إدراك بكل من الخاصيتين وأثرهما في محتوى وقيمة المعلومة المالية؛

- القوائم المالية المصادق عليها من المدقق المالي أساسية في اتخاذ المؤسسة الجزائرية لقراراتها، وهذا يعني إدراك المستعمل لدور وقيمة هذه المعلومات كقاعدة لبناء القرارات وهذا يعبر عن تحسن في إدراكهم لقيمة التدقيق.

2- نتائج المحور المتعلق بدعم المدقق المالي لاستمرارية تأهيل المؤسسة، تدل على بلوغ المتوسط العام 3,4349، وانحراف معياري 0,80150، وبدرجة موافق حسب مقياس ليكارت الخماسي. وهذا يدل على وجود تقارب بين إجابات المستجوبين فيما يتعلق بمتابعة المدقق المالي لاستمرارية تأهيل المؤسسة. إلا أنه من خلال هذا المحور تم استخلاص النتائج الآتية:

- ادماج فلسفة اقتصاد السوق في المؤسسة الجزائرية يكون بتجسيد مختلف توصيات المدقق المالي، وهو نوع من التغيير الإيجابي في سلوك مستعملي المعلومات المالية في اتجاه هذا الإقتصاد الأكثر تحررا والتزاما بقواعد السوق؛

- ملاحظات المدقق المالي أداة لحفاظ المؤسسة الجزائرية على استمرارية الأداء المحقق بالتأهيل، وهو من أهم آثار التأهيل التي يبحث عنها أصحاب هذه البرامج، فالثقة في أدوات التدقيق والمتابعة الأساسية ينتج عنها بالضرورة الإضافة التي يرغب فيها هؤلاء نحو الاستمرار والتحسن.

خاتمة

إن فلسفة مختلف برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، تشير إلى أن تمكن المؤسسة من تحقيق التنافسية في ظل محيط ديناميكي، وإنجاح عملية تأهيلها، يتوجب عليها التصدي باستمرار لهذه التغيرات، وهذا بالحد أو التقليل من نقاط ضعفها، وتعزيز نقاط قوتها من جهة، واستغلال الفرص المتاحة في محيطها مع اجتناب التهديدات من جهة أخرى. وفي هذا السياق فإن المؤسسة وبالرغم من جهودها لتحقيق ذلك، فإنها بحاجة إلى دعم هذه الجهود بالمتابعة والاستشارة، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال عملية التدقيق لقوائمها المالية،

والذي تخضع لها سنويا. كما أن معايير التدقيق الدولية تفرض على المدقق المالي أن يقدم خدماته بالجودة المطلوبة، وهذا يحقق القيمة المضافة للمؤسسة، والتي تفيدها في جهودها للمحافظة على تنافسيتها.

ومن نتائج هذه الدراسة أن مختلف عمليات التأهيل التي قامت بها المؤسسات الجزائرية كان لها نتائج ايجابية على تطوير سلوك وإدارة المؤسسة وفق منطق اقتصاد السوق؛ وعلى جودة منتجاتها ووضعيتها التنافسية في مختلف الأسواق، لكن بدرجات متفاوتة حسب نقاط قوة وضعف كل مؤسسة، وفرص وتهديدات محيط نشاط كل منها.

وحفاظ المؤسسة الجزائرية واستمرارها في المستوى المحقق من خلال عمليات التأهيل التي قامت بها في ظل تقلبات محيطها، يستوجب ضرورة توفر أداة متابعة تمكنها من تحديد نقاط القوة لتعزيزها وتطويرها، وهذا في سياق استغلال فرص المحيط المتاحة، واجتناب التهديدات والمخاطر. وهو ما يمكن أن يوفره المدقق المالي في الجزائر، من خلال الدور المنوط به في النصوص والقوانين الجديدة، سواء كان خبيرا محاسبيا من خلال خدماته المتعددة في تقديم الاستشارات وفق هذه النصوص، أو محافظا للحسابات من خلال تقاريره السنوية المرفقة لمهمة المصادقة على القوائم المالية.

وقد أثبتت هذه الدراسة من خلال تحليل أراء المستجوبين في مؤسسات العينة، والنتائج المستخلصة منها، ومختلف الاختبارات الإحصائية بين المتغيرات، أن التدقيق يوفر شروط دعم عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال مختلف التحليلات، التوصيات والاقتراحات التي يقدمها المدقق المالي، سواء كان محافظا للحسابات، في إطار المهمة السنوية للمصادقة على القوائم المالية، أو خبيرا محاسبا في إطار علاقته التعاقدية لتقديم مختلف الخدمات الاستشارية.

وبذلك يمكن القول أن: فعلا يستطيع التدقيق المالي أن يضيف قيمة للتسيير في المؤسسة، ويساهم في دعم واستمرار جهود التأهيل الذي يعتبر في الواقع، كعملية تسيير مستمرة وحركية، مرتبطا بدوام المؤسسة والإدارة فيها. كما أن هذه النتيجة رغم محدوديتها في المكان والزمان فهي توافق إلى حد كبير نتائج دراسات ماضية في الموضوع، كما تمت الإشارة إليه أول البحث، وبذلك فهي تدعو إلى تأكيدها من خلال دراسات أخرى أكثر اتساعا وعمقا في بعض الجوانب.

المراجع والإحالات:

[1] - Porter M., : « L'avantage concurrentiel », édition Dunod, 1999.

[2] Azouani N. :« Réflexion méthodologique sur le lien privatisation et performances des entreprises : cas de l'Algérie », Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, ESC, n°6/ 2009.

[3]- ناصر دادي عدون، رابح تلاهوبري: "نظرة حول التدقيق المالي في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، رقم 04، الجزائر، 2008، ص62.

[4] - Alain Mikol : « Les Audits Financiers (comprendre les mécanismes du contrôle légal » , édition d'Organisation, Paris, 1999, p 5.

[5]- يتكون هذا الإطار النظري، وهو ليس موضوعنا هنا، من عدة نظريات تعالج عدة جوانب في موضوع الحوكمة الذي يتقاطع في بعض منها مع مواضيع وأدوات التسيير، منهم :

-Coase R.H. "The Nature of the Firm", Economica, November,vol.4, n°16, 1937, et : Jensen et Mackling (1976) sur la théorie d'agence, Fama, Williamson, etc.

[6] - LAMIRI Abdelhak : « La Mise à Niveau: Enjeux et Pratiques des Entreprises Algériennes », Revue des sciences commerciales et de gestion, N°2, ESC, Alger, Juillet 2003.

[7]- ناصر دادي عدون، هشام سفيان صلواتشي: التأهيل، عملية لتطبيق الحوكمة في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، عدد 05، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2008.

[8] - Amel YOUCEFI: « L'impact de la mise a niveau sur la performance des petites et moyennes entreprises algériennes », Mémoire de magistère en sciences de gestion, ESC, Alger, 2008/2009.

[9] - Eustache EBONDO Wa MANDZILA : « Gouvernance de l'entreprise et cadre légal de l'audit dans la zone euro-méditerranéenne : une comparaison entre la France et les pays de la méditerranée arabe ». Comptabilité, Contrôle, Audit et Institution(s), May 2006, Tunisia. pp.CD-Rom. <halshs-00548119>

[10]- حسب ما يحدده القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 29 يونيو 2010، الصادر بتاريخ 11 يوليو 2010، الجريدة الرسمية عدد 42.

[11]- مثلا بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة، نجد المواد 584- 585؛ أما شركات المساهمة فنجد المواد 715مكرر4- إلى غاية 715مكرر14 من القانون التجاري، الجزائر، 2007.

[*] ONUDI: Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel.

[12]- Lamia AZOUAOU, et Nabil Ali BELOUARD : « La politique de mise à niveau des PME algériennes: Enlisement ou nouveau départ? » VIème colloque international, Stratégies de développement : Quel chemin parcouru? ; Quelles réponses face aux nouvelles contraintes économiques et climatiques ?, 21-23 juin 2010, Hammamet (Tunisie).

[13] - Sarah MARNIESSE, et Ewa FILIPIAK: « Compétitivité et mise à niveau des entreprises, Approches théoriques et déclinaisons opérationnelles » ,AFD, France, 2003, p93.

[14] -DHAOUI Mohamed Lamine : « Guide méthodologique: restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle », ONUDI, Vienne, 2002, p 6.

[15] - Lamia AZOUAOU, et Nabil Ali BELOUARD, op cit. أنظر كذلك في
ناصر دادي عدون، بابنات عبدالرحمان، دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر(1) ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، رقم: 3، الجزائر، 2007، ص33.

[16] - - Lamia AZOUAOU, et Nabil Ali BELOUARD, op cit.

[17] - DHAOUI Mohamed Lamine, op cit, p7.

[18] -LAMIRI Abdelhak, op cit, p41.

[19] - Commission Européenne en Algérie : « Programme d'appui aux PME/PMI: des résultats et une expérience à transmettre », Rapport final, Euro développement des PME, Alger, 2007, p7.

[20] - (L'entreprise doit passer d'une logique d'adaptation à une logique d'anticipation: se projeter dans le temps et programmer de manière volontaire le rythme du changement qu'elle s'impose.) : Bougault H, et Filipiak E, « Les programmes de mise à niveau des entreprises: Tunisie, Maroc, Sénégal », Agence Française de Développement, Paris, 2005.

[21] - Brahim BENABDESSLAM: « Compétences Des Dirigeants Et Changement Managérial –cas des PME Algériennes », Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, n^{0}12/2012.

[22] -Kotter J.P. : « le leadership clé de l'avantage concurrentiel », Inter édition, 1990. Cité dans:
ناصر دادي عدون، بابنات عبد الرحمان، ذكر سابقا، ص50.

[23]- تتمثل مختلف برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في:
- برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI؛
- البرنامج الجزائري الألماني للتنمية المستدامة؛
- البرنامج الأوروبي ميدا لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة لتأهيل المؤسسات الصناعية؛
- برنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[24] - voir dans ce sujet : Gérard VALIN et all : « Controlor et auditor », Dunod, Paris, 2006, p-p1-45.

[25]- خالد أمين عبد الله: "علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية والعملية-"، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص13.

[*]- نجد في الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF حسب القانون 07-11 الصادر بتاريخ: 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية رقم 74. وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 المؤرخ في 26 ماي 2008، الجريدة الرسمية رقم 28.

[26] - Alain Mikol, op cit, p 5.

[27]- ناصر دادي عدون، بابنات عبد الرحمان، ذكر سابقا، ص50. أنظر مختلف معايير التدقيق الدولية، مثلا :..., ISA200, ISA250, ISA300, ISA315, ISA320, ISA500, ISA505

[*]- في الجزائر، أنظر مختلف مواد القانون 10-01 المذكور سابقا.

[*] - المعايير المحاسبية الدولية IAS، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وفي الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF.

[29]- محمد بوتين: "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 30. وكذلك في Mikol A, op.cit.

[30]- أنظر في هذا معيار التدقيق الدولي 200.

[31]- في الجزائر، نجد المادة 25 من القانون 10-01 المشار إليه سابقا، تحدد التقارير التي يترتب إعدادها عن مهمة محافظ الحسابات.

[32]- Racine M. : « La vérification interne de l'administration québécoise ». AMACI, 1991.

Et Souad BOUNGAB : « L'audit intégré : quelle approche et quelle méthodologie ? Etude empirique sur une trentaine d'entreprises situées à Casablanca et Tanger – Maroc », dans le séminaire : « L'Audit social au service du progrès du management et de la bonne gouvernance », 32e Université d'été de l'Audit Social Aix-en-Provence - 28 & 29 août 2014.

[33] -Richard. J : « L'Audit des performances », Cahier français n°248, 1990, cité par : Souad BOUNGAB, op cit.

[34] - Stolowy Hervé et al., : « Audit financier et contrôle interne ; L'apport de la loi Sarbanes-Oxley », Revue française de gestion, 2003/6 no 147, p. 133-143. DOI : 10.3166/rfg.147.133-143

[35] - Beau Carole et Pigé Benoît : « La normalisation de l'information comptable dans le processus de gouvernance », Comptabilité - Contrôle - Audit, 2007/3 Tome 13, p. 57-76. DOI : 10.3917/cca.133.0057

[36] Charreaux Gerard : « Gouvernance d'entreprise », 1997.

[37] - MEYSSONNIER F. et POURTIER F.: Les ERP changent-ils le contrôle de gestion?, Comptabilité Contrôle Audit, T12, vol. 1, 2006, pp. 45-64.

[38]- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية؛ لجنة الاعتماد؛ لجنة التكوين؛ لجنة الانضباط والتحكيم؛ ولجنة مراقبة النوعية.

- أنظر المرسوم التنفيذي رقم:11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، جريدة رسمية رقم:07، الصادرة في 02 فيفري 2011. ص04.

[39]- أنظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي 11-24 المذكور سابقا.

[40]- المادة 08 من قانون10-01 المذكور سابقا.

[41]- المادة 19 من القانون 10-01.

[42] - بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة، نجد المواد 584-585؛ أما شركات المساهمة فنجد المواد 715مكرر4- إلى غاية 715مكرر14 من القانون التجاري.

[43]- بالإضافة إلى هذه التقارير هناك تقارير أخرى، أنظر المادة 25 من القانون 10-01.

- كذلك أنظر المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26ماي 2011، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها، الجريدة الرسمية رقم 30، الصادرة في 01جوان 2011.
- كذلك أنظر، قرار مؤرخ في 24 جوان 2013، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية عدد 24، الصادرة في 30 أفريل 2014.

[44]- أنظر نفس المرجع ص ص 18،19.
كذلك المادة 715 مكرر 11 وما بعدها من القانون التجاري، مرجع سبق ذكره. ص191.

[45] - Stolowy Hervé et al op cit.,

[46]- يرجع تصميم هذا السلم لصاحبه " R. A. Likert"، فمن خلاله يقوم المستقصي منه بالإشارة أو التعبير عن درجة موافقته أو عدم موافقته على سلسلة من النصوص أو العبارات التي تتعلق بالفكرة موضوع الاتجاه باستعمال سلم يضم خمس درجات.

[47] - SARL : Société à responsabilité limitée ;
- EURL : Entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée ;
- SNC : Société en nom collectif ;
- SPA : Société par actions.

إشكالية التغير الديمغرافي والتغيير في نظام التقاعد
مع إشارة إلى حالة الجزائر

مليكة محديد، *أستاذة محاضرة، قسم " ب"، المدرسة العليا للتجارة*، وعضوة بمخبر "مانجمنت، وحوكمة، تطوير وأداء المنظمات".

ملخص: تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على التطورات التي شهدتها أنظمة التقاعد في العالم بعد دخول إقتصاداتها في أزمات الربع الأخير من القرن العشرين ونهاية مرحلة الاستقرار الاقتصادي التي تلت الحرب العالمية الثانية. بداية من انفجار الأزمة النفطية الأولى وظهور آثار النمو الديمغرافي واتجاه المجتمع الإنساني نحو الشيخوخة. فكان من الضروري طرح إشكالية أنظمة التأمين على الشيخوخة التي تلازم نظام العمل في هذه الظروف، ومناقشة عدة تجارب من طرف كتاب متخصصين.

ولم تكن الجزائر وما عاشته من تحولات، بعيدة عن هذا الوضع مع بعض الخصوصيات التي تعود لطبيعة المجتمع فيها وتجربة اقتصادها. حيث تأثر نظام التقاعد فيها سلبا بعد الدخول في إصلاحات إقتصاد السوق مع نهاية ثمانينات القرن الماضي والإنفتاح نحو العولمة. وعلى ضوء تجارب الآخرين، لا بد من التفكير في تحسينات لهذا النظام لعلاج اختلالاته حتى لا تزيد حدتها مع انعطاف الوضعية الديمغرافية للبلد.

كلمات المفتاح: إصلاح نظام التقاعد في الجزائر، شيخوخة المجتمع، عدم المساواة بين الأجيال، نظامي باسمارك وبيفريدج للتقاعد.

Summary: this paper is trying to shed light on the developments of the pension systems in the world after the economies crises in the last quarter of the twentieth century, with the end of the stage of economic stability that followed the Second World War. The beginning of the first oil crisis and the emergence of explosion effects of demographic growth and direction of the humanitarian community about aging. It is necessary to put the problem of insurance systems on aging, inherent in the system of work in these circumstances, with discussion of several tests of party book specialists. Not existed in Algeria and the transformations, far away from this situation with some privacy, which returns to the nature of the society in which the experience its economy. Where the system of retirement negatively affected after entering the market economy reforms and openness toward globalization. In the light of the experience of other States, must be thinking of improvements of the system to treat remedies so as not to increase mitigation with turn-by-turn demographic situation of the country.

Key words : insurance systems on aging, pension systems, demographic growth.

مقدمة

أنشئت أنظمة التأمين على الشيخوخة، أو التقاعد مع توسع الاقتصاد الرأسمالي بنهاية القرن التاسع عشر، ثم غداة الحرب العالمية الثانية أين اهتمت معظم الدول بإعادة بناء اقتصاداتها. وجاء ذلك في إطار تعزيز العلاقات